

رجال أعمال: المصارف الخاصة هدفها مبالغ الفائدة الكبيرة من القروض فقط

اقتصاديون عراقيون: وزارة التجارة غير جادة في ملف مفردات البطاقة التموينية

بغداد / وكالات

عزاً عن عدم الإقتصامين العراقيين أسباب النقص في مفردات البطاقة التموينية إلى عدم التزام وزارة التجارة بدفع المستحقات المالية للشركات المستوردة للسلع الغذائية. وقال عضو منظمة الإقتصاد العراقي حسن جاسم بحسب وكالة كردستان للأخبار (أكانيوز) أن الوزارة فشلت في تسديد المتطلبات المالية للسلع التي استلمتها الوزارة الأمر جعل البطاقة التموينية خالية من المواد الغذائية لمدة أشهر طويلة. وأضاف "أنشأت الوزارة، لم تخطط جيداً وبشكل مدروس إلى مدى احتياجاتها الفعلية للمواد الغذائية بهدف توزيع مفردات البطاقة التموينية على المواطنين بشكل كامل عند نهاية كل شهر".

موضحاً أن هذه السنة هي الأسوأ في إيصال مفردات البطاقة التموينية إلى المواطنين بسبب التلكؤ بعمل الوزارة. من جانبه دعا رئيس منظمة رجال الأعمال خالد الياسري الوزارة إلى الإلتزام بالعقد التي تبرمها مع التجار العراقيين بهدف استيراد مفردات البطاقة التموينية خلال فترة محدودة من تاريخ إبرامها قائلاً أن على وزارة التجارة ضغوطاً من قبل وزارة المالية غير أنها ملزمة التزاماً قانونياً في تنفيذ بنود العقود التجارية فيما يتعلق باستيراد مفردات البطاقة التموينية التي من شأنها أن ترتقي بمستوى الدخل اليومي للمواطن".

وكانت وزارة التجارة قد دعت في وقت سابق شركات التجارة إلى تقديم عروضها التجارية والفنية في استيراد المفردات الرئيسية للبطاقة التموينية إلا أن هذه الدعوة لم تلاقى استجابة قوية من أغلب المؤسسات التجارية المعنية بهذا الموضوع. الأمر الذي علته عضو غرفة رجال الأعمال العراقية سعد الكنانة بأنه طبيعي بسبب عدم الإهتمام الحكومي وقال "لم يعد التاجر العراقي يثق كثيراً بما نقوله وزارة التجارة بسبب عدم إيفاء الأخيرة بالوعود المهمة خاصة فيما يتعلق بتسديد الإموال أو وقت التسديد والذي سبب ردود أفعال سلبية من قبل أصحاب الشركات التجارية". وأضاف "المرحلة المقبلة تتطلب حلولاً جذرية لهذه المشاكل فضلاً عن هذا الملف لا بد أن يتحول من يد وزارة التجارة إلى يد الحكومة باكتمالها للإسراع بهذا الملف الذي يحتك مع حياة العراقيين من خلال تشكيل لجان متخصصة تضم جميع الوزارات ذات العلاقة منها المالية والتجارة والأخلاقية والنقل".

يذكر أن وزارة التجارة تأخرت في تسليم مفردات البطاقة التموينية لمدة شهرين من هذه السنة في أغلب المحافظات لأسباب لم تفصح عنها.



بغداد / وكالات

أثارت تصريحات وكيل وزارة المالية فاضل نبي وتوقعاته بإفلاس عدد من المصارف الخاصة، تساؤلات حول دور هذه المصارف في الإقتصاد العراقي على ضوء واقع عملها الآن.

رجال أعمال أبدوا امتعاضهم من الطريقة التي تتعامل بها هذه المصارف معهم فيما يخص القروض، مشيرين إلى أن هم المصارف الأكبر لديها هو الحصول على مبالغ الفائدة التي تتجلبها من القروض الممنوحة، في الوقت التي تماطل في عملية تسليم المبالغ المودعة لديها عند السحب بحجج شتى.

وزارة المالية من جانبها قررت وضع ضوابط أكثر تشدداً على المصارف لأنها لم تؤد دورها المتوقع في الحركة الإقتصادية في العراق.

وأشار وكيل الوزارة فاضل نبي إلى "افتتاح عدد كبير من المصارف الأهلية في وقت قصير نسبياً، لكن لم تتمكن من تأدية دورها المفترض ما أدى إلى وقوع بعضها في مشاكل، متوقفاً "إفلاس عدد منها".

وأوضح نبي أن "الحكومة ووزارة المالية والإقتصاديون العراقيون انفقوا على ضرورة وضع شروط أكثر تشديداً على المصارف العاملة وكذلك على إجراءات تأسيس المصارف الأهلية مستقبلاً"، منوهاً إلى أن "الوزارة قررت مساعدة هذه المصارف كي تؤدي دورها في الحركة الإقتصادية والإعمارية في العراق، ووعدها بمساعدات كبيرة في المستقبل، لكن بما أنها فشلت في تأدية دورها، اضطرت الوزارة إلى العدول عن قرار مساعدتها".

أصحاب المصارف الخاصة من جانبهم أعربوا عن انتقادهم لتصريحات فاضل نبي ودعوا إلى عقد اجتماع للبحث في الآثار المحتملة لهذه التصريحات.

وقال رئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة فؤاد الحسيني في تصريح صحفي: "أن تصريحات نبي تجاهلت حجم الاستثمارات التي أنفقتها المصارف بسخاء لتحديث أنظمتها وتطويرها واستخدام وسائل الاتصالات المتطورة في عملها لإنجاز معاملاتها المصرفية،

إضافة إلى نشاط واسع في حجم معاملات الصيرفة الخارجية وزيادة قروضها في المحافظات العراقية التي تجاوزت ٥٠٠.

وأوضح أنه طلب من البنك المركزي العراقي إبداء رأيه في ما ذهب إليه وكيل وزارة المالية العراقية من آراء تتقاطع مع تقويم "المركزي" باعتباره الجهة القطاعية، وبموجب النظام العالمي CAMELS والذي حصل فيه عدد من المصارف على درجات تتراوح بين جيد جداً وجيد.

فيما أشار مدير رابطة المصارف العراقية عبد العزيز حسون إلى إن هناك مباحثات تجري في رابطة المصارف العراقية

لدراسة وجهات نظر المختصين فيما يتعلق بقرار البنك المركزي رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٣٥٠ مليار دينار بشكل تدريجي خلال السنوات الثلاث المقبلة. وأشار حسون إلى أن الرابطة حثت المصارف الخاصة على الاندماج لتكوين رؤوس أموال عالية من أجل تعزيز قدرتها على العمل، منوهاً إلى أن الموضوع متروك للمصارف وقدرتها".

وكان البنك المركزي قد قرر خلال شهر آذار الماضي رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٣٥٠ مليار دينار بشكل تدريجي خلال السنوات الثلاث المقبلة، الأمر الذي تسبب بانخفاض معدلات أسعار المصارف في

المجال أمام الاستثمارات في القطاع. موضحاً أن إقتصام العمل على مقايضة المال بالمال يضعف قابليتها التطويرية. وأضاف الحسيني: إن أبرز الوظائف التي يجب أن تتصف بها المصارف الأهلية هو إمكانية تمويل المشاريع الإستثمارية وهو مفقود في الوقت الحالي بالرغم من التوسع الواضح في تأسيس المصارف سواء التقليدية أم الإسلامية.

وكان البنك المركزي قد قرر خلال شهر آذار الماضي رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٣٥٠ مليار دينار بشكل تدريجي خلال السنوات الثلاث المقبلة، الأمر الذي تسبب بانخفاض معدلات أسعار المصارف في

سوق العراق للاوراق المالية بسبب نقص السيولة خصوصاً وأن أغلب المصارف يبلغ رأسمالها حالياً ٥٠ مليار دينار وقد ١٠٠ مليار دينار خلال العام المقبل.

السؤال الذي يبقى مطروحا أمام إدارات المصارف الخاصة هل يبقى تعاملها على أساس ما هو قائم الآن والذي أثبت عدم فاعليته، بما جعله عبئاً على الإقتصاد العراقي، ما أدى إلى تدمير المتعاملين معهم سواء من المواطنين أم رجال الأعمال، أم أنهم سيعملون بشكل جدي على تطوير تعاملاتهم المصرفية لتتوازي حجم الاستثمار المطلوب في العراق الآن.

البنك المركزي يعلن خفض سعر الفائدة والاحتياطي القانوني للمصارف

بغداد / المدى

قرر البنك المركزي العراقي تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمصارف من ٧٪ إلى ٦٪، فضلاً عن تخفيض الاحتياطي القانوني للمصارف من ٢٥٪ إلى ٢٠٪ من أصل الإيداع. وكانت أسعار الفائدة التي يمنحها البنك المركزي في وقت سابق في العام ٢٠٠٧، وذلك تحقيقاً لسياسته النقدية الرامية إلى معالجة التضخم.

مجلس محافظة كربلاء: الفساد المالي بوزارة التجارة يؤثر سلباً على البطاقة التموينية

كربلاء / وكالات

اتهمت اللجنة الإقتصادية في مجلس محافظة كربلاء وزارة التجارة بالفساد بسبب تلكؤها في توفير مفردات البطاقة التموينية وزيادة نوعيتها، محذرة في الوقت نفسه من الآثار الإقتصادية السلبية على ذوي الدخل المحدود في حال إلغاء البطاقة أو تقليص مفرداتها.

وقال رئيس اللجنة الإقتصادية في المجلس طارق الخيكاني بحسب "السومرية نيوز"، إن "الفساد مستشر بشكل كبير جداً داخل وزارة التجارة، ولم يسهم استبدال وزير التجارة السابق في القضاء على الفساد، مبيناً أن ذلك الفساد أدى إلى تلكؤ في توزيع البطاقة التموينية للمواطنين".

وكانت السلطات العراقية ألقت القبض على وزير التجارة السابق، عبد الفلاح السوداني، وعدد من مساعديه وأقربائه، منتصف العام الماضي، بتهمة تتعلق بالفساد المالي والإداري، غير أنها أطلقت سراحه في وقت سابق من العام الماضي، بكفالة مالية على نذمة التحقيق.

وأضاف الخيكاني أن "المواد الغذائية التي توزع على المواطنين ضمن البطاقة التموينية، والتي تتكون غالباً من الطحين والرز، والزيت، والصابون والشاي، هي من نوعيات رديئة أو منتهية الصلاحية"، مشيراً إلى أن "كميات كبيرة من هذه المواد، أتلفت في كربلاء وعدد من المحافظات، في أوقات سابقة، كما تم التحفظ على كميات

مجلس محافظة كربلاء: الفساد المالي بوزارة التجارة يؤثر سلباً على البطاقة التموينية

أخرى في مخازن وزارة التجارة، لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري.

وأشار الخيكاني إلى أن "وزارة التجارة تبرر تدني نوعيات الأغذية في الحصة التموينية بضالة الأموال لديها، من دون أن توضح الجدوي من استيراد مواد تالفة وغير صالحة للاستهلاك البشري".

ولفت رئيس اللجنة الإقتصادية في مجلس محافظة كربلاء إلى أن "الكثير من المواطنين في المحافظة لم يتسلموا منذ عدة شهور، حصصهم من مادة الطحين، محذراً من "المخاطر الإقتصادية الكبيرة التي سببها بها نوء الدخل المحدود في حال أقدمت وزارة التجارة على إلغاء البطاقة التموينية، أو تقليص مفرداتها، لما لذلك من تأثير على ارتفاع أسعار السوق".

يذكر أن العراق عمد إلى آلية توزيع الغذاء عبر البطاقة التموينية بعد فرض الحصار الإقتصادي الدولي عليه مطلع تسعينيات القرن الماضي إثر غزو قوات نظام صدام السابق لدولة الكويت، غير أن السنوات القليلة الماضية شهدت مساع من قبل الدولة لتقليص العمل بالبطاقة التموينية، ومحاوله حصرها بالأسر الفقيرة تحديداً، وعزت الجهات الحكومية تلك المساعي إلى تحسن مدخولات الكثير من الأسر، ولكنها ترى في البطاقة التموينية عبئاً مالياً على الدولة، ويتفق العراق ما يقرب من سبعة مليارات دولار على شراء مفردات البطاقة التموينية.

مجلس محافظة كربلاء: الفساد المالي بوزارة التجارة يؤثر سلباً على البطاقة التموينية

أثارت تصريحات وكيل وزارة المالية فاضل نبي وتوقعاته بإفلاس عدد من المصارف الخاصة، تساؤلات حول دور هذه المصارف في الإقتصاد العراقي على ضوء واقع عملها الآن.

رجال أعمال أبدوا امتعاضهم من الطريقة التي تتعامل بها هذه المصارف معهم فيما يخص القروض، مشيرين إلى أن هم المصارف الأكبر لديها هو الحصول على مبالغ الفائدة التي تتجلبها من القروض الممنوحة، في الوقت التي تماطل في عملية تسليم المبالغ المودعة لديها عند السحب بحجج شتى.

وزارة المالية من جانبها قررت وضع ضوابط أكثر تشدداً على المصارف العاملة وكذلك على إجراءات تأسيس المصارف الأهلية مستقبلاً"، منوهاً إلى أن "الوزارة قررت مساعدة هذه المصارف كي تؤدي دورها في الحركة الإقتصادية والإعمارية في العراق، ووعدها بمساعدات كبيرة في المستقبل، لكن بما أنها فشلت في تأدية دورها، اضطرت الوزارة إلى العدول عن قرار مساعدتها".

أصحاب المصارف الخاصة من جانبهم أعربوا عن انتقادهم لتصريحات فاضل نبي ودعوا إلى عقد اجتماع للبحث في الآثار المحتملة لهذه التصريحات.

وقال رئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة فؤاد الحسيني في تصريح صحفي: "أن تصريحات نبي تجاهلت حجم الاستثمارات التي أنفقتها المصارف بسخاء لتحديث أنظمتها وتطويرها واستخدام وسائل الاتصالات المتطورة في عملها لإنجاز معاملاتها المصرفية، إضافة إلى نشاط واسع في حجم معاملات الصيرفة الخارجية وزيادة قروضها في المحافظات العراقية التي تجاوزت ٥٠٠. وأضاف الحسيني: إن أبرز الوظائف التي يجب أن تتصف بها المصارف الأهلية هو إمكانية تمويل المشاريع الإستثمارية وهو مفقود في الوقت الحالي بالرغم من التوسع الواضح في تأسيس المصارف سواء التقليدية أم الإسلامية.

وكان البنك المركزي قد قرر خلال شهر آذار الماضي رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٣٥٠ مليار دينار بشكل تدريجي خلال السنوات الثلاث المقبلة، الأمر الذي تسبب بانخفاض معدلات أسعار المصارف في المجال أمام الاستثمارات في القطاع. موضحاً أن إقتصام العمل على مقايضة المال بالمال يضعف قابليتها التطويرية. وأضاف الحسيني: إن أبرز الوظائف التي يجب أن تتصف بها المصارف الأهلية هو إمكانية تمويل المشاريع الإستثمارية وهو مفقود في الوقت الحالي بالرغم من التوسع الواضح في تأسيس المصارف سواء التقليدية أم الإسلامية.

الاتصالات: تكاثف جهود الأقسام للنهوض بالواقع الاتصالي

بغداد / وكالات

قالت وزارة الاتصالات إن كوادرها الهندسية تواصل صيانة مواقع محطات الإرسال ومتابعة الحركة الهاتفية للتوفقات الحاصلة في البدالات وقطوعات الكيبل الضوئي فضلاً عن دراسة تقارير الحركة الهاتفية للبدالات كافة. ونكر مصدر اعلامي في الوزارة بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي / (واع) إن الكوادر الفنية والهندسية في الاقسام التابعة للشركة العامة للاتصالات والبريد قامت بصيانة مواقع محطات الإرسال من قبل قسم الواتف الاسلكية البالغ عددها (٤٣) محطة تم تصيها ضمن المنظومة الاسلكية في بغداد والعمل مستمر لنصب محطات الإرسال والإستلام المتبقية والبالغ عددها (١٥) محطة. وقال إن قسم الحركة الهاتفية مستمر بمتابعة التوفقات الحاصلة في البدالات وقطوعات الكيبل الضوئي في

اسعار الاحجار الكريمة بالدولار			اسعار السيارات بالدولار	
النوع	الوزن	السعر	نوع السيارة	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	لانكروز ٢٠١٠	٥٠,٠٠٠
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	نيسان ارمادا ٢٠١٠	٤٨,٠٠٠
مرجان	١ غم	١٠	نيسان تادا ٢٠١٠	١٨,٠٠٠
زهر كزبومبي	١ غم	٥	هيونداي سيورتي ٢٠١٠	٣٢,٠٠٠
زهر هندي	١ غم	٣	هيونداي سيبيا ٢٠١٠	٢١,٠٠٠
ياقوت لحر	١ غم	٢	كيا سيورتيج ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠
عقيق سليمان	١ غم	٧٠	كيا سيورتيج ٢٠٠٩	٢٢,٠٠٠
سندلس تركي	٣٥ غم	٣٥	كيا ٢ طن حمل ٢٠٠٩	٣٠,٠٠٠
كهرب الماني	١ غم	١	كوي ١١ راكب ٢٠٠٩	٣٣,٠٠٠
كهرب روسي	١ غم	١	رينو فرنسي ٢٠٠٩	١٧,٥٠٠
كهرب بولوني	١ غم	١	شيربي صيني ٢٠٠٩	٨,٥٠٠
شذر	٣٠ غم	٨	فوتون صيني ١٤ راكب ٢٠٠٩	١٣,٥٠٠
فيروز	١٠ غم	٥	سمند ايراني صالون ٢٠٠٩	١٣,٠٠٠
عقيق	١٠ غم	١٠	روا ايران صالون ٢٠٠٩	٨,٠٠٠

اسعار المواد الغذائية			جدول باسعار الفواكه والخضراوات		
المادة	الكمية	السعر بالديتار	المادة	السعر بالديتار	المادة
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠	خيار	١٢٥٠	برتقال عراقي
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠	طماطة	٧٥٠	برتقال مستورد
رز عتبر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠	فلفل	١٠٠٠	ليمون عراقي
رز اميركي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠	بادنجان	٧٥٠	ليمون مستورد
رز فيناتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠	شجر	٧٥٠	تفاح اصفر
رز تابلندي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠	تفاح لحر
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠	ياقلاء	٥٠٠	تفاح اخضر
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠	شوندر	٥٠٠	موز
شاي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠	شلغم	٥٠٠	كوي
معجون طماطة	٩٥٠ غم	١٥٠٠	لهانة	٥٠٠	رمان عراقي
حجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠	قرنابيط	٥٠٠	كستناء عراقي
حجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥	جزر	٧٥٠	لانكي
حجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠	خس	٢٥٠	نارنج
بيض	٣٠ بيضة	٤,٠٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠	تمر زندي
شعيرة عراقية	١ كغم	٥٠٠	كلم	١٢٥٠	تمر خسناوي

أسعار المواد الانشائية			أسعار العملات مقابل الدينار العراقي		
نوع المادة	الكمية	السعر بالديتار	العملة	السعر بالديتار	العملة
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠	يورو	١٣٢٠	دينار ايرني
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠	دولار اميركي	١١٨٥	ريال سعودي
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠	جنيه استرليني	١٣٥٠	درهم اماراتي
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠	ين ياباني	١١٨	ليرة سوري
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠	دينار كويتي	٤٥٠٠	ليرة لبنانية
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠	اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي		
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠	المعدن	سعر	المعدن
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٨٠٠٠٠	بلاتين
بورق	١ طن	٨٥٠,٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ٢٤
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠	ذهب عيار ٢٤ فضة